

Distr.: General  
17 March 2010  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون  
البند ٢٣ من جدول الأعمال  
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيان جمهورية  
الأرجنتين بشأن آخر التطورات المتعلقة بمسألة مالفيناس، بما في ذلك مهمة المساعي الحميدة  
التي يضطلع بها الأمين العام (انظر المرفق).  
وأكون ممتنا لو تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي أرغويو  
السفير الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

### بيان جمهورية الأرجنتين بشأن آخر التطورات المتعلقة بمسألة مالفيناس، بما في ذلك مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام

إن جمهورية الأرجنتين تسلّم بما يبذله الأمين العام من جهود بموجب مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة، في إطار الصلاحيات المخولة له بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والتي دأبت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على تجديدها كل سنة. وبالمثل، فإن الأرجنتين تحثه على مواصلة الوفاء بهذه الولاية التي تتوخى إيجاد حل للتراع الدائر بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتؤكد من جديد استعدادها التام لمساعدته في الوفاء بهذه المهمة.

وبموجب الولاية المذكورة، عقد كل من الأمين العام ووزير خارجية الأرجنتين شتى الاجتماعات بشأن مسألة مالفيناس، كان آخرها اجتماع ٢٤ شباط/فبراير الماضي. وبهذه المناسبة، لفتت الأرجنتين الانتباه بوجه خاص إلى خطورة الوضع في جنوب المحيط الأطلسي، نتيجة للإجراءات الانفرادية التي اتخذتها المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط والغاز في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني التي يحتلها هذا البلد بصورة غير مشروعة.

### معلومات أساسية

يُرد الاعتراف بهذا النزاع على السيادة في قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، وكذلك في القرارات الصادرة كل سنة بتوافق الآراء عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، حيث تأسف اللجنة أنه رغم وجود تأييد دولي واسع النطاق لإجراء مفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، فإن قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن هذه المسألة لم يبدأ نفاذها بعد، ومن ثم، فإنها تطلب إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تدفعا عجلة عملية الحوار والتعاون الحالية عن طريق استئناف المفاوضات في سبيل إيجاد حل سلمي ونهائي، في أقرب وقت ممكن، للخلاف على السيادة فيما يتصل بمسألة جزر مالفيناس.

وسعيًا إلى تهيئة مناخ موات لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة بشأن جوهر القضية، توصلت الأرجنتين إلى طائفة من التفاهات الثنائية المؤقتة في إطار صيغة السيادة.

ومن بين هذه التفاهات، هناك إعلان ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ المشترك بين الأرجنتين وبريطانيا بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في منطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي لأغراض التنقيب عن موارد النفط والغاز واستغلالها. وقد عقدت لجنة المواد الهيدروكربونية في منطقة جنوب غرب المحيط الأطلسي، المنشأة بموجب الإعلان المشترك، ثمانية اجتماعات في الفترة ما بين آذار/مارس ١٩٩٦ وتموز/يوليه ٢٠٠٠. وخلال هذه الفترة، عمدت المملكة المتحدة، بوازع من تفسيرها المتعسف للتفاهم المذكور، إلى اتخاذ إجراءات انفرادية بهذا الصدد، قوبلت كلها باحتجاجات الأرجنتين. وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته لجنة المواد الهيدروكربونية، أصدر كلا الطرفين بلاغًا سجيلًا فيه خطيًا استمرار تضارب تفسيرهما بشأن تطبيق هذا الإعلان، واتفقا على إعطاء نفسيهما مهلة للتفكير في إيجاد حل لهذا التضارب، وعدم دعوة اللجنة إلى عقد أي اجتماعات أخرى لغاية إيجاد حل.

ويتعلق الاختلاف الأساسي بين الطرفين بالنطاق الجغرافي لتطبيق الإعلان المشترك. فلئن كان الإعلان ينص على أن "المناطق البحرية الواقعة جنوب غرب المحيط الأطلسي هي موضع نزاع على السيادة والولاية القضائية" (منطقة جزر مالفيناس الممتدة على مساحة ٤٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، باستثناء جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية)، فإن المملكة المتحدة تزعم، على النقيض من ذلك، أن تعاونها مع بلدنا ينحصر في "منطقة التعاون الخاصة" المحددة بموجب الاتفاق والممتدة على مساحة ٢١ ٠٠٠ كيلومتر مربع فحسب، بينما تحتفظ بالمنطقة المتنازع عليها برمتها لأغراض إجراءاتها الانفرادية.

ولم يسهم الإعلان المشترك الصادر عام ١٩٩٥ في تهيئة مناخ موات لاستئناف المفاوضات في سبيل تسوية النزاع. بل على العكس من ذلك، عمدت المملكة المتحدة إلى استخدام الاتفاق للتصريح خطأً بأن أحكامه تحمي شركات التنقيب عن النفط، التي تعمل في المنطقة المتنازع عليها بشكل غير مشروع، من أي إجراءات قانونية قد تتخذها الأرجنتين.

وبعد أن مرّت سبعة أعوام دون أن تبرهن المملكة المتحدة على عزمها على تسوية تضارب التفسيرات، اتخذت الحكومة الأرجنتينية قرارًا يقضي بإنهاء العمل بإعلان ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأعرب جميع رؤساء الدول الذين شاركوا في مؤتمر القمة الأول لدول أمريكا الجنوبية بشأن الطاقة عن تأييدهم بالإجماع لهذا القرار، على نحو ما جاء في الإعلان الرئاسي المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وتواصلت الإجراءات البريطانية الانفرادية منذئذ دون انقطاع، رغم احتجاجات الأرجنتين المتكررة، وفي انتهاك للقرار ٤٩/٣١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يحث طرفي النزاع كليهما على عدم إجراء أي تغييرات في الوضع ريثما تجري العملية التي أوصت بها الأمم المتحدة لتسوية خلاف السيادة على جزر مالفيناس، وهي التسوية التي ينبغي أن تتبلور عن طريق المفاوضات الثنائية.

### آخر التطورات

ومن التحليلات الأخيرة لهذه الإجراءات استئناف منح التراخيص البريطانية المزعومة لأنشطة التنقيب عن النفط والغاز - وهي موارد طبيعية غير متجددة - في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني التي تحتلها المملكة المتحدة بشكل غير قانوني، الأمر الذي أثار موجة من الاحتجاجات القوية من الحكومة الأرجنتينية في ٢ شباط/فبراير (A/64/653).

وفي إطار مؤتمر قمة الوحدة، المعقود في كانكون، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أعاد رؤساء ورؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد تأييدهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فيما يتصل بـ "مسألة جزر مالفيناس"، مذكّرين بأن المصلحة الإقليمية تقتضي أن تستأنف الحكومتان مفاوضاتهما وفقاً للقرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وفيما يتعلق بالتنقيب غير المشروع عن النفط والغاز في الجرف القاري الأرجنتيني، أشار رؤساء ورؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أحكام القرار ٤٩/٣١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث "تحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من طرف واحد على وضع الجزر أثناء تنفيذ العملية الموصى بها" من جانب الجمعية العامة.

وتتسم التدابير التي اتخذتها الأرجنتين في معرض الرد على تصرف بريطانيا بالاعتدال وتوخي الحيلة، كما أنها تندرج ضمن مقتضيات الدستور الأرجنتيني الذي يقضي بتسوية هذا الخلاف وفقاً للقانون الدولي.

وتتمثل هذه التدابير في إلزام جميع السفن التي تعتزم العبور بين موانئ تقع في الإقليم القاري الأرجنتيني والموانئ الواقعة في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، بالتماس التراخيص اللازمة من السلطات الأرجنتينية المختصة. وعلى هذا المنوال، تم اعتماد أنظمة تتيح تطبيق جزاءات على الشركات التي تقوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتنقيب

عن موارد النفط والغاز أو استغلالها دون استصدار التراخيص اللازمة من السلطات الأرجنتينية المختصة.

وتكرر حكومة الأرجنتين التأكيد، مرة أخرى، على مساندتها الثابتة لمهمة المساعي الحميدة التي يواصل الأمين العام الاضطلاع بها وفاءً بالولاية التي أوكلتها إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها الصادرة بشأن مسألة مالفيناس، كما تعرب عن تقديرها لإسهام الأمانة العامة القيم في هذا المضمار. وعلاوة على ذلك، فإن الأرجنتين واثقة من أن المملكة المتحدة ستستجيب لمناشدات الأمين العام بموجب الولاية المنوطة به، وستقبل الوفاء بالتزامها بتسوية الخلافات سلمياً وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، كما ستقبل احترام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة مالفيناس، ولا سيما القرار ٤٩/٣١ المذكور آنفاً.